PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**10-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**250,000**
TITLE :	**Gulf Nations Facing 2 Tests: Continued Growth and Economy Diversification**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

مع تراجع العائدات النفطية

الدول الخليجية أمام اختبارين: استمرار النمو وتنويع الاقتصاد

□ الشارقة – «الحياة»

■ تجاوزت خطط الإنفاق التي تعتمدها الاقتصادات الخليجية خلال العام الحالي كل التوقعات المسبقة، إذ استمر الإنفاق الحكومي على المشاريع والخطط التنموية المعدة مسبقاً من دون تراجع.

وأظهرت دول كثيرة قدرتها على الاستمرار في هذا الاتجاه لسنوات مقبلة.

واعتبرت شركة «نفط الهلال» في تقرير أسبوعي، أن اقتصادات الدول الخليجية أمام «اختبار كبير». إذ لفتت إلى أنها مطالبة بـ «تحقيق معدلات نمو مساوية لمتوسط نسب النمو المسجلة في السنوات الماضية، ونجاحاً بارزاً في تنويع مصادر الدخل من خارج قطاع النفط والغاز»، بـ «التركيز على القطاعات الاقتصادية التي يحمل الاستثمار فيها مضاعفات اقتصادية مرتفعة، تتشابك مع قطاعات اقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، وتحديداً قطاعات النقل والخدمات المالية والاتصالات، ما ضمن لها نتائج إيجابية في التنوع الاقتصادي».

وأفاد التقرير بأن التقديرات الاقتصادية حول تسجيل تراجع في الاقتصادات الخليجية «متفاوتة إذا ما استمرت أسعار النفط منخفضة حتى نهاية السنة على رغم الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي والاستهلاكي للمجتمع، في تقليص أثر الانخفاض على الاقتصاد المحلي».

واستبعد أن «ينعكس تجميد بعض مشاريع البناء والتنمية الاقتصادية على نسب النمو، لأن هذه الاتجاهات قائمة على الجدوى الاقتصادية لكل مشروع في شكل منفصل، إضافة إلى علاقة ذلك بالتوقعات الخاصة بتراجع الأسعار في السوق العقارية».

وأشار إلى استمرار «تقارب التوقعات في نهاية الربع الأول مقارنة بتلك السابقة، إذ يُرجح أن ينمو الناتج المحلي في السعودية نسبة ٢,٦ في المئة خلال العام الحالي، وفي الإمارات بنسبة ٣,٤ في المئة».

وعزا ذلك في شكل مباشر إلى «خطط تنويع الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط». فيما يُقدّر نمو الناتج المحلي في قطر بنسبة ٦,٧ في المئة نتيجة استمرار العمل بمشاريع البنية التحتية».

ولاحظ التقرير أن قدرات الاقتصادات الخليجية «باتت أكثر قابلية لتحقيق مزيد من النجاح على مستوى التنويع الاقتصادي وتعزيز المكاسب»، إذ رأى تقرير لمؤسسة «إرنست أند يونغ» إمكان تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي «مكاسب إضافية تصل إلى ١٨ بليون دولار، في حال نجحت في تسجيل معدلات مشابهة لمستوى التنوع الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

وأوضح أن قضايا التنويع الاقتصادي «تُعدّ من المسائل الملحة على قائمة أولويات حكومات دول المجلس والتي يجب أن تجد الحلول المناسبة، على أن يؤخذ في الاعتبار الاتجاه نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على توفير فرص عمل للمواطنين وفاعلية في التنويع الاقتصادي، فضلاً عن تمتعها بمضاعفات اقتصادية مرتفعة».

ولم يغفل أيضاً «إدخال تعديلات جوهرية على الدور الحكومي هنا ليتحول من كونه المستثمر الرئيس إلى المحرك الأساس للأعمال والنشاطات الاقتصادية، من خلال التشجيع والدعم وإزالة العقبات التنظيمية المعوّقة للنمو في حال بقائها على وضعها».

وعن أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز، أعلنت شركة «دانة غاز» الإماراتية نتائجها المالية للربع الأول من العام الحالي، فحافظت على قوة مستوى إنتاجها واستقراره.

وبلغ متوسط الإنتاج من عملياتها في «دانة غاز مصر» ٣٧٧٠٠ برميل من النفط المكافئ يومياً في الربع الأول من السنة، مقارنة بـ ٣٩١٠٠ برميل في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٤.

ونتيجة الانخفاض الطبيعي بفعل الزمن في القدرات الإنتاجية لآبار الغاز، واستناداً إلى اتفاق زيادة إنتاج الغاز، ستنفّذ «دانة غاز مصر» برنامج عمل طويل المدى يمتد سبع سنوات، بكلفة ٣٥٠ مليون دولار، ويقضي بحفر ٢٠ بئراً جديدة وإجراء أعمال تنشيط لـ ١٧ بئراً قائمة. وأشارت الشركة إلى احتفاظها بالعائدات المالية من البيع المباشر لكل المكثفات وفقاً لأسعار السوق، ما سيمكنها من تحصيل مستحقاتها المتأخرة لدى الحكومة المصرية.

في الكويت، أخذت شركة البترول الوطنية موافقة لجنة المناقصات المركزية على تلزيم مشروع خط الغاز الخامس الذي تنوي إنشاءه في مصفاة ميناء الأحمدي، بنظام تسليم المفتاح على شركة «تكنيكاس ريونيداس» الإسبانية بقيمة ٤٣٣,٧ مليون دينار (١,٥ بليون دولار) في عقد يمتد ثلاث سنوات ونصف سنة.

ويُعدّ مشروع خط الغاز الخامس من أضخم المشاريع التي تنفذها «البترول الوطنية»، ويتضمن بناء وحدات بطاقة إنتاجية تقدر بنحو ٨٠٥ ملايين قدم مكعبة يومياً من الغاز، و١٠٦ آلاف برميل يومياً من المكثفات لتلبية الحاجات المحلية للغاز.

وكشفت إحصاءات أعدتها شركة «البترول الوطنية» الكويتية، أن الشركة «تخطط لتنفيذ سبعة مشاريع ضخمة خلال هذه السنة والعام المقبل، بموازنات رصدتها الشركة تتراوح بين ٣٣٦ مليون دينار و١,٧ بليون للتنفيذ، للحفاظ على الطاقة التكريرية اليومية في المصافي الثلاث والبالغة حالياً ٨٠٠ ألف برميل.

وأشارت الإحصاءات عن أبرز مشاريع «البترول الوطنية»، الى استعدادها لبدء مجموعة من المشاريع المستقبلية ستنفذها شركات عالمية ومحلية، وفقاً لنظام الهندسة والتوريد والإنشاء والصيانة والخدمات.